

عنوان المداخلة: دراسة قياسية لأثر العجز الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة  
(2017-1990)

أ.بوحسان لامية

د.عثماني أنيسة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف -1-

مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية جامعة سطيف -1-

الملخص

يهدف هذا البحث إلى محاولة قياس أثر العجز الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على الأساليب الإحصائية والقياس الاقتصادي، بغية معرفة طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي ، وعليه فقد تم من خلال هذه الورقة البحثية استعراض العناصر التالية:

- مفاهيم نظرية حول العجز الموازي؛
- تحليل تطور رصيد الموازنة في الجزائر؛
- بناء نموذج قياسي لمعرفة مدى تأثير عجز الموازنة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، حيث سنعتمد على البيانات الخاصة بالفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى غاية 2017.

الكلمات الدالة: العجز الموازي، التكامل المشترك، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، متجه الانحدار الذاتي ، سببية غرانجر .

**Abstract :**

This study aims at trying to measure the impact of the budget deficit on economic growth in Algeria, relying upon statistic ways and econometrics. It also targets to know the nature of the relationship between the budget deficit and real GDP. It is, then, through this research paper that the following elements were reviewed:

- Theoretical concepts about the deficit of the budget;
- Analysis of the evolution of the budget balance in Algeria;
- A creation of an econometric model to discover the effect of the budget deficit on real GDP, where we will rely on the data gathered during the period spanning from 1990 until 2017.

**Key words:** budget deficits, co-integration, real GDP, VAR models, Granger causality.

**تمهيد:**

تعتبر سياسة الموازنة ذات أهمية كبيرة لأنها تعبر عن برنامج العمل السياسي و الاجتماعي والاقتصادي للدولة خلال الفترة المالية، و لما كانت حاجات و متطلبات الأفراد في تزايد مستمر أصبح لزاما البحث عن أفضل السبل لتمويل العجز في الموازنة.

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة واحدة من أهم المشكلات الاقتصادية، لما لها من آثار مباشرة على أداء النشاط الاقتصادي بصفة عامة، بالإضافة إلى كونها من أهم الموضوعات التي اشتد الجدل حولها في السنوات الأخيرة لاسيما بعد اتجاه العجز إلى التزايد في مختلف دول العالم، و ما يصاحب ذلك من زيادة في الدين العام للحكومات، و لا تتوقف خطورة عجز الموازنة على الاقتصاد على طرق تمويل هذا العجز فحسب، بل على أوجه إنفاقه و طبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة، والسياسات المالية المتبعة من الحكومة و الظروف الاقتصادية و السياسية التي يمر بها.

حرصت العديد من الدول النامية و من بينها الجزائر في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، على مواجهة مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة، في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية بالاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية، و ذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و إصلاح الاختلالات الهيكلية الرئيسية، و تعزيز النمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط و الطويل، و قد تضمن هذا البرنامج عملية إصلاح شاملة تناولت السياسات المالية و النقدية، فاتبعت الحكومة سياسة مالية انكماشية تركز على خفض العجز الكلي، من خلال محاولة ترشيد النفقات العامة و زيادة الإيرادات العامة.

انطلاقا من سنة 1999 عرفت أسعار البترول ارتفاعا ملحوظا، و هو ما سمح باعتماد سياسة مالية توسعية تجسدت من خلال برامج الاستثمارات العمومية (2001-2014)، لكن بالرغم من ذلك حقق رصيد الموازنة عجزا متواصلا في معظم السنوات، بسبب تزايد النفقات العامة بمعدلات أعلى من معدلات تزايد الإيرادات العامة. تفاقم العجز الموازني مع انخفاض أسعار البترول منتصف سنة 2014 وتآكلت موارد صندوق ضبط الإيرادات، و هذا ما اثر سلبا على متغيرات الاقتصاد الكلي من بينها النمو الاقتصادي.

### أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس اثر العجز الموازني على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى تأثير عجز الموازنة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)؟

و للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

**المحور الأول:** مفاهيم نظرية حول العجز الموازني؛

**المحور الثاني:** تحليل تطور رصيد الموازنة في الجزائر؛

**المحور الثالث:** بناء نموذج قياسي لتأثير عجز الموازنة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

**المحور الأول:** مفاهيم نظرية حول العجز الموازني

### 1 تعريف العجز الموازني:

يقصد بعجز الموازنة عند علماء الفكر المالي قصور الإيرادات العامة المقدرّة للدولة عن سداد النفقات العامة المقدرّة، و قد يكون هذا العجز مقصودا<sup>1</sup> نتيجة سعي الدولة إلى زيادة النفقات العامة و / أو تخفيض الإيرادات العامة.

إن العجز المقصود (التمويل عن طريق العجز) يعبر عن السياسة التي تهدف إلى إحداث عجز في الموازنة العامة، و ذلك بربط هذه الأخيرة بالدورة الاقتصادية، و ذلك عن طريق التوسع في الإنفاق لتشيط الاقتصاد على أن يؤدي هذا العجز إلى فائض فيما بعد، و هو يأخذ أشكالا عديدة منها: العجز الجاري والعجز المتراكم و العجز الهيكلي، هذا الأخير يسمح بقياس الرصيد الحقيقي للموازنة العامة<sup>2</sup>.

يقاس عجز الموازنة العامة بالاستناد إلى مفاهيم عدة كمايلي<sup>3</sup>:

**العجز التقليدي:** عجز الموازنة هو الفرق بين الإيرادات الإجمالية و النفقات الإجمالية، و هو بهذا المعنى يعادل الفرق بين مدخرات الحكومة و استثماراتها أي فجوة الموارد.

**العجز المالي:** كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي و هو مقياس لأداء الحكومة المالي.

**العجز المالي الجاري:** و يتمثل في الفرق بين الإيرادات الجارية و النفقات الجارية، و بهذا المفهوم يستخدم هذا المقياس أحيانا لحساب الادخار الحكومي.

**عجز الرصيد الأساسي:** و يستبعد هذا المقياس الفوائد المدفوعة من العجز التقليدي، حيث يؤشر هذا المقياس الآثار التي تتركها السياسة المالية الحكومية على صافي الدين الحكومي و يكتب كمايلي:

عجز الرصيد المالي الأساسي = العجز المالي التقليدي - الفوائد المدفوعة

**عجز الموازنة بدون الفوائد الحقيقية:** و هو نفس المقياس السابق، إلا أنه بدلا من احتساب الفوائد بقيمتها الجارية يحتسبها بقيمتها الحقيقية أي استبعاد عامل التضخم.

**عجز الموازنة بدون القروض الخارجية:** أي أن يقتصر تمويل النفقات على التمويل المحلي، و هذا يعكس قدرة الدولة على تغطية نفقاتها من إيراداتها.

## 2 أسباب العجز الموازي:

إذا كان هدف الدولة الوصول إلى توازن حقيقي يؤدي إلى الاستقرار و النمو، فعليها أن تكون على دراية تامة بأسباب العجز و مخاطره لتفادي الوقوع فيه. يمكن حصر أسباب العجز في عاملين رئيسيين هما:

2 ± **زيادة النفقات العامة:** هناك قاعدة في علم المالية العامة و هي أن الإنفاق العام يتزايد باستمرار عبر الزمن، نميز بين نوعين من أسباب تزايد النفقات العامة:

أ - **الأسباب الظاهرية:** ترجع الزيادة الظاهرية في النفقات العامة إلى عدة أسباب:

- يعد انخفاض قيمة العملة من بين أهم الأسباب المؤدية إلى تزايد النفقات العامة ظاهريا في العصر الحديث، و يقصد بها تدني القدرة الشرائية للعملة المحلية نتيجة الارتفاع المستمر للأسعار، مما يؤدي بالدولة إلى دفع وحدات نقدية تتجاوز بكثير ما كانت تدفعه من قبل للحصول على نفس المقدار من السلع و الخدمات في فترة ماضية؛
- يؤدي تغير القواعد الفنية في إعداد الحسابات العامة أحيانا إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة للدولة؛

- زيادة مساحة إقليم الدولة و عدد سكانها.

**ب الأسباب الحقيقية:** هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات العامة، يترتب عنها زيادة في المنفعة الحقيقية و هذا يدل على زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

نعرض فيمايلي أهم الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام:

- لقد أدت رغبة السكان في العصر الحديث إلى التركز في المدن و المراكز الصناعية إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية و الصحية و الثقافية و كذا المتعلقة بالنقل و المواصلات والمياه و الغاز.....الخ؛

- إن من أهم الأسباب الاقتصادية لزيادة الإنفاق العام هي زيادة الدخل الوطني، و الذي ينتج عنه زيادة في الطلب على السلع و الخدمات و هذا يؤدي بدوره إلى زيادة النفقات العامة لمواكبة الزيادة في الطلب؛
- إن تطور الدور الاقتصادي للدولة أدى إلى زيادة الإنفاق العام، وذلك من خلال التوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية العامة و زيادة تدخلها لمعالجة التقلبات الاقتصادية خاصة في فترات الكساد<sup>4</sup>؛
- إن سوء التنظيم الإداري و عدم مواكبة التطور الاقتصادي و الاجتماعي و كذلك الإسراف في عدد الموظفين و في حجم المستلزمات السلعية و الخدمية التي يحتاجها الجهاز الإداري يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي؛
- إن تعدد مصادر التمويل المالي الدولية و الإقليمية و حتى الداخلية سهل على الدولة اللجوء إلى الاقتراض لتغطية أي عجز في إيراداتها مما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة لان خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط و الفوائد؛
- إن التوترات الحدودية و الصراعات بين الدول تزيد من النفقات العامة، و بالتالي فان الإنفاق العام لا يقتصر على الجيش فقط بل يشمل العمل الاستخباراتي بين الدول خاصة التي تعيش في حالة عداء.

- 2 2 انخفاض الإيرادات العامة : لم تواكب الإيرادات العامة النمو الحاصل في النفقات العامة، بل اتجهت في بعض البلدان النامية نحو الانخفاض، و يمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية<sup>5</sup>:
- الضعف الشديد الذي تتصف به الطاقة الضريبية أو ما يسمى بالعبء الضريبي (نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي)؛
  - جمود النظام الضريبي و عدم تطويره و تطويعه لخدمة أهداف التنمية؛
  - ظاهرة تأخر المستحقات المالية للدولة؛
  - تدهور الأسعار العالمية للموارد الأولية التي تصدرها الدول النامية بشكل خطير.

### 3 آثار سياسة العجز الموازي:

يمكن لسياسة العجز الموازي إحداث مجموعة من الآثار الايجابية و السلبية:

### 3 1 الآثار الايجابية:

أ - الأثر على تدعيم استهلاك العائلات : يعتبر طلب العائلات عنصرا هاما في النمو الاقتصادي، وبالتالي فان سياسة التحويلات الاجتماعية التي تقترض ارتفاعا في النفقات العامة تساهم بشكل كبير في زيادة الطلب، و من ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ب الأثر على إنعاش استثمارات المؤسسات : يشير ساملسون باعتماده على التحليل الكينزي للدورة الاقتصادية، إلى أن المديونية يمكنها أن تلعب دورا توسعيا، حيث تسمح المديونية بإنعاش الطلب و تؤدي بفعل المعجل إلى ارتفاع أكثر من نسبي للاستثمار. و هذه هي نتيجة أثر الطلب المتوقع، يؤدي هذا الارتفاع في الطلب بفعل المضاعف إلى ارتفاع أكثر أهمية في الإنتاج.<sup>6</sup>

**3 2 الآثار السلبية للعجز الموازي:**

تختلف الآثار باختلاف أسلوب العلاج أو مصدر تمويل العجز. نميز بين ثلاث حالات:

#### أ - تمويل العجز بالتوسع النقدي:

يقصد بالتوسع النقدي خلق نقود جديدة لتمويل الإنفاق الزائد من خلال شراء البنك المركزي لأدوات الدين التي تصدرها الحكومة، يطلق على هذا الأسلوب طبع النقود، و يترتب عليه زيادة في رصيد النقود الإجمالي، هذه الزيادة تؤدي إلى حدوث التضخم مع افتراض أن الزيادة في كمية النقود تتجاوز النمو في عرض السلع و الخدمات، لذا يعرف هذا الأسلوب لتمويل عجز الموازنة بالتمويل التضخمي.

نعرض فيمايلي أهم الآثار الناجمة عن أسلوب التمويل التضخمي:

- إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقة الغنية؛
- تدهور سعر صرف العملة الوطنية؛
- عجز ميزان المدفوعات؛
- تفاقم عجز الموازنة و دخول الاقتصاد في حلقة مفرغة<sup>7</sup>؛
- التضخم يشوه القرارات الاقتصادية للمستهلكين و المؤسسات، نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار عوامل الإنتاج؛
- التضخم قد يتبعه ارتفاع في معدلات الفائدة إما نتيجة لوجود حالة عدم التأكد فيما يتعلق بعوائد الاستثمارات، أو لتدخل السلطة النقدية بإتباع سياسة نقدية مقيدة بهدف احتواء التضخم<sup>8</sup>.

#### ب تمويل العجز بالاقتراض:

يتمثل البديل الثاني لتمويل العجز في الاقتراض، سواء كان الاقتراض محليا (الاقتراض من البنك المركزي، الاقتراض من البنوك المحلية، الاقتراض من القطاع التمويلي المحلي غير المصرفي) أو خارجيا.

إن اللجوء إلى الاقتراض الداخلي له عواقب وخيمة تتمثل فيمايلي<sup>9</sup>:

- ارتفاع عبء الدين العام الداخلي المتضمن الأقساط و الفوائد، هذا بدوره يؤدي إلى زيادة الضرائب غير المباشرة بصفة خاصة لسهولتها و حصيلتها الوافرة؛
- انخفاض حجم الاستثمار الخاص (مزاحمة القطاع الخاص)؛
- زيادة في أسعار الفائدة الحقيقية.

من ناحية أخرى يقود الاعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي إلى جملة من المخاطر:

- ارتفاع مستوى المديونية الخارجية و فرض ضرائب جديدة و هذا ما يؤثر سلبا على الاستثمار؛
- ارتفاع سعر الصرف الحقيقي و زيادة العجز في الحساب الجاري لميزان المفعوعات<sup>10</sup>؛
- يمكن أن ينتقل عبء الدين الخارجي إلى الأجيال القادمة التي لم تستفد أصلا من تلك الديون<sup>11</sup>.

يبقى اللجوء إلى سوق رؤوس الأموال الأجنبية من اجل الاقتراض لتمويل العجز الموازي يدل على عدم كفاءة الأدوات المالية للدولة و في مقدمتها الإدارة الضريبية، و في هذا الصدد فقد اضطرت الكثير من الدول النامية الغارقة في ديونها إلى الاستدانة من المنظمات الدولية، فما كان عليها إلا أن تتصاع لشروطها القاسية، ففرضت عليها سياسة انكماشية أدت إلى اضطرابات سياسية واجتماعية.

ج- تمويل العجز بالضرائب: تلجأ الدولة إلى الضرائب لتمويل عجز الموازنة العامة، و يكون ذلك إما بزيادة معدلات الضرائب الحالية أو بفرض ضريبة جديدة لمدة معينة تلغى بعدها، و عادة ما يفضل اللجوء إلى الاستعانة بالأسلوب الأول لتمويل عجز الموازنة<sup>12</sup>.

#### 4 طرق علاج عجز الموازنة: إن علاج العجز الموازي لا يعني إنهاء العجز، بل يشير ببساطة

إلى المستوى الذي يصبح عنده الاقتصاد قادرا على النمو دون مشاكل تضخمية . توجد رؤيتان متعاكستان يمكن للدولة أن تتبعهما لمواجهة العجز حسب الحالة الاقتصادية للبلاد و هما المنهج الانكماشى و المنهج التوسعي.

**4 1 المنهج الانكماشى:** يقوم هذا المنهج على رؤية صندوق النقد الدولي التي استمدتها من الأفكار النيوكلاسيكية، التي ترى أن استعادة التوازن الاقتصادي يتطلب تطبيق سياسة مالية انكماشية، تتمثل إجراءاتها في تخفيض الطلب الإجمالي عن طريق خفض الإنفاق الحكومي و رفع معدلات الضريبة<sup>13</sup>.

**4 2 المنهج التوسعي:** يقوم هذا المنهج على رؤية منظور التنمية المستقلة، حيث يرى مؤيدوا هذا الاتجاه أن تحقيق التنمية الوطنية يتطلب تدخل الدولة لتحقيق التنمية و العدالة الاجتماعية، دون استبعاد القطاع الخاص، وهو قائم على أربع مرتكزات<sup>14</sup>:

- تنمية الموارد العامة؛
- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق؛
- ترشيد الإنفاق العام؛
- التحكم في الدين العام.

#### **المحور الثاني: تحليل تطور رصيد الموازنة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)**

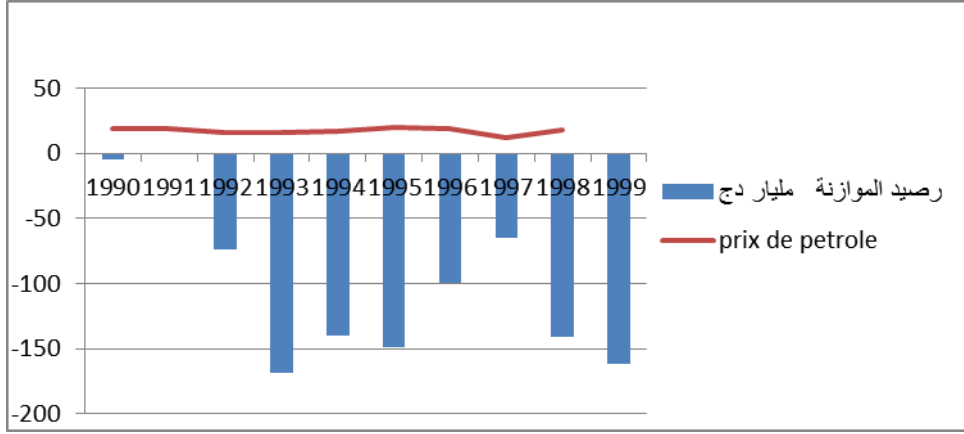
يعتبر القانون 17/84 القانون المجسد لقانون الميزانية في الجزائر، حيث عرفها في مادته السادسة على أنها تتشكل من الإيرادات و النفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية و الموزعة وفق الأحكام التشريعية المعمول بها.

كما عرفها القانون 21/90<sup>15</sup> بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات و النفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار و منها نفقات التجهيز الداخلة و النفقات برأس المال و ترخص بها.

إن أهم ما يميز الميزانية في الجزائر هو ارتباطها القوي بأسعار البترول في الأسواق العالمية و يترتب على هذا الارتباط بأسعار النفط عدم الاستقرار في متغيرات الميزانية خاصة الإيرادات. و هذا ما يجعل رصيد الموازنة يتميز بعدم الاستقرار.

المنتبع للموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) يلاحظ أن العجز قد طغى عليها في معظم السنوات. الشكل الموالي يوضح تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1990-1999)

**الشكل رقم (1): تطور رصيد الموازنة وأسعار النفط خلال الفترة (1990-1990)**



المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على معطيات الملحق رقم (1)

يتضح من خلال الشكل أن الموازنة العامة كانت تعاني عجزا دائما خلال عقد التسعينات، حيث حققت عجزا سنة 1990 قدر بـ 5 مليار دج (و هو أقل عجز)، لتعرف السنوات اللاحقة تقلبات في عجز الموازنة فمرة يرتفع العجز و مرات أخرى ينخفض، ليصل سنة 1999 إلى -161,4 مليار دج، والسبب في ذلك هو انهيار أسعار البترول سنة 1998، حيث وصل سعر البترول إلى 12.28 دولار للبرميل<sup>16</sup>، ما أثر على عوائد الجباية البترولية و التي انخفضت من 564.8 مليار دج سنة 1997 إلى 378.6 مليار دج سنة 1998، و بانخفاض إيرادات الجباية البترولية التي تمثل حصة الأسد من إجمالي الإيرادات العامة انخفضت الإيرادات العامة من 926.7 مليار دج سنة 1997 إلى 774.5 مليار دج سنة 1998، و هذا ما أوقع الميزانية العامة في عجز كبير.

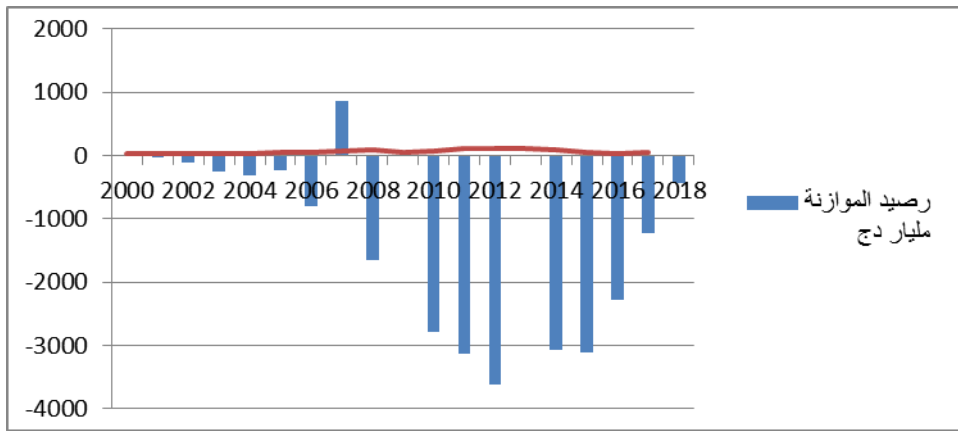
إلى جانب انخفاض أسعار البترول هناك عوامل أخرى ساهمت في تقادم عجز الموازنة في

الجزائر خلال الفترة (1999-1990) نعرضها فيما يلي<sup>17</sup>:

- صعوبة التحكم في حجم النفقات العامة التي تزداد تضخما سنة بعد أخرى؛
- اعتماد الموازنة العامة على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز، و هي إيرادات غير عادية تخضع لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية؛
- ضعف حصيللة الجباية العادية نتيجة ضعف كفاءة النظام الضريبي و عدم قدرة الدولة على القضاء على التهرب الضريبي الذي نخر موارد موازنتها؛
- ثقل عبء الديون العمومية على الموازنة العامة.

لكن يبقى العامل الأهم و المؤثر في العجز هو الظرف الاقتصادي للبلد، فحالة الركود تعمق من هذا العجز و حالة الانتعاش تخفف من حدته، دون أن ننسى العامل السياسي و الأمني الخطير الذي كانت تعاني منه الجزائر في العشرية السوداء، حيث ساهم بشكل كبير في تعطيل الأنشطة الاقتصادية و على رأسها الإنتاج النفطي، مما اثر سلبا على حصيلة الإيرادات المالية، كما أن عملية تعزيز مقومات الأمن تضمن نفقات كبيرة، الأمر الذي ألقى بضغوطات إضافية على الموازنة العامة. الشكل رقم (2) يوضح تطور رصيد الموازنة خلال الفترة (2000-2017)

شكل رقم (2): تطور رصيد الموازنة وأسعار النفط خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات الملحق رقم (1)

حقق رصيد الميزانية فائضا سنة 2000 قدر ب 14,6 مليار دج، في حين أنه ابتداء من سنة 2001 حقق رصيد الموازنة عجزا بسيطا بلغت نسبته إلى الناتج المحلي ب -0.41 %، ارتفعت هذه النسبة بمعدلات بسيطة إلى غاية سنة 2009 حيث بلغت -21.3 %، و يرجع السبب إلى الأزمة المالية العالمية التي وقعت سنة 2008، حيث شهد العالم ركودا اقتصاديا مس معظم دول العالم، وانخفض الطلب العالمي على النفط مما أدى إلى انخفاض أسعاره، و التي أثرت على إيرادات الجباية البترولية، حيث انخفضت سنة 2009 إلى 3676 مليار دج بعد أن كانت 5190.5 مليار دج سنة 2008.

عرفت السوق النفطية سنة 2011 انتعاشا كان له الأثر الكبير على الاقتصاد الجزائري، حيث وصل المتوسط السنوي لأسعار البترول إلى 107.46 دولار للبرميل، و هو ما أدى إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة و من ثم تنشيط و إنعاش اقتصادها بزيادة النفقات العامة، حيث ارتفعت بشكل كبير و وصلت سنة 2012 إلى حوالي 7058 مليار دج، مما إلى تسجيل عجز موازني كبير قدر ب -3624.6 مليار دج،

بالرغم من الارتفاع المسجل في الإيرادات العامة خاصة الجباية العادية، حيث بلغت قيمتها 1909 مليار دينار و هذا راجع إلى ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات و الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى الاقتطاعات الخاصة بالزيادات في الوظيف العمومي ( ضخ المخلفات المالية التي تضمنها القانون الرجعي للأجور).

مع الانخفاض الكبير لأسعار البترول منتصف سنة 2014 (بلغ متوسط سعر البترول 96.26 دولار للبرميل سنة 2014 بعد أن كان 105.87 دولار للبرميل سنة 2013) تعقدت الوضعية الاقتصادية للجزائر جراء شح الموارد المالية، حيث تقلصت مداخيل الدولة بالعملة الصعبة بأكثر من 50 %، في حين استمرت سياسة الإنفاق بوتيرة عالية (اعتماد برنامج دعم النمو 2015-2019)، الأمر الذي انعكس على رصيد الموازنة حيث ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي إلى -18.6 % سنة 2015 لتتخفص فيما بعد لتصل إلى -6.5 % سنة 2017.

لتجنب تفاقم العجز الموازي المسجل في السنوات الأخيرة عمدت الحكومة إلى إتباع سياسة التقشف بإلغاء بعض المشاريع الكبرى ، بالإضافة إلى ترشيد نفقات التسيير، و من جهة أخرى عملت على زيادة الإيرادات العامة خارج الجباية البترولية (رفع معدلات الضرائب)، كما قامت الحكومة بتعديل المادة 45 من قانون النقد و القرض من أجل تمويل احتياجات الخزينة العمومية من قبل البنك المركزي، الأمر الذي خلق جدلا كبيرا حول هذه الآلية و آثارها المختلفة و التي تعرف بالتمويل التقليدي.

يجدر الإشارة إلى أن العجز الذي عانت منه الميزانية العامة في الجزائر قبل سنة 2000 كان عجزا حقيقيا، و كان يتم تمويله بتمويل بنكي (الاقتراض من البنوك التجارية، الاقتراض من البنك المركزي) أو غير بنكي (الاقتراض من الجمهور و المؤسسات غير المصرفية) أو من الخارج، لكن العجز الذي ظهر بعد سنة 2000 هو عجز حسابي فقط، لم يتم تمويله بمصادر التمويل المذكورة سابقا، بل اعتمدت الجزائر في كل مرة على صندوق ضبط الموارد، هذا الأخير أصبح يعرف تآكلا مستمرا مما يجعل إشكالية تمويل العجز تطرح من جديد<sup>18</sup>.

تميز رصيد الموازنة بعدم الاستقرار خلال الفترة (1990-2017)، و هذا نتيجة التأثير المباشر لتقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة، حيث أن الارتباط الكبير بين عائدات البترول و إيرادات الموازنة العامة أدى إلى عدم استقرار سياسة الإنفاق العام في الجزائر و بالتالي إلى دوريتها، و أصبحت بذلك

السياسة المالية في الجزائر أهم قناة تنتقل بها تقلبات أسعار البترول إلى باقي المتغيرات الاقتصادية، و قد كان لدورية السياسة المالية<sup>19</sup> في الجزائر تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي عندما تنخفض أسعار البترول لفترات طويلة، كما أنها تساعد على تنوع الاقتصاد الجزائري. و يبقى التحدي القائم أمام الحكومة الجزائرية حسب صندوق النقد الدولي هو ضرورة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، و ضغط النفقات الجارية إلى أدنى حد ممكن و إتباع سياسات ترشيدها (صنفت الجزائر ضمن الدول الأكثر إسرافاً و هدرًا للإنفاق الحكومي وفقاً لمؤشر الإسراف في الإنفاق الذي يتضمنه تقرير التنافسية العالمية)<sup>20</sup>، و تعميق إصلاحات الجيل الثاني و البحث عن مصادر تمويلية بديلة للمشاريع التنموية.

### المحور الثالث: دراسة قياسية لتحليل العلاقة بين عجز الموازنة والنتاج المحلي الإجمالي

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو استقصاء تأثير رصيد الموازنة على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري، وقد تم استخدام بيانات سنوية خلال الفترة (1990-2017) لمتغيرات الدراسة وهي: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIBR) ونسبة رصيد الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي (DB)، من خلال إجراء دراسة قياسية، حيث سنختبر في الخطوة الأولى السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة لمعرفة ما إذا كانت ساكنة أو غير ساكنة عن طريق اختبارات جذر الوحدة وفي الخطوة الثانية سيتم إجراء اختبار التكامل المشترك لمعرفة إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. وأخيراً سوف يتم إجراء اختبارات السببية من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي، ودراسة دوال الاستجابة وتحليل التباين.

#### 1 - اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية

تعد السلسلة الزمنية ساكنة عندما يكون الوسط الحسابي والتباين والتباين المشترك لها في حالة ثبات، أي لا يعتمدان على الزمن، وهذا يعني أنها لا تحوي اتجاهًا صاعدًا أوهابطاً خلال الزمن، ولا نستطيع تطبيق إجراءات معيارية على نموذج يحتوي على متغير غير ساكن، وذلك لأن السلاسل الزمنية غير الساكنة تنتج مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression)، لذلك ينبغي التحقق من سكون السلسلة الزمنية قبل استخدامها في تقدير أي نموذج، وهذا باستخدام اختبار ديكي فولر المطور وفليبس بيرون لكن بما أن معظم الإحصائيين أكدوا على أن اختبار فليبس بيرون أفضل من ديكي فولر سنعتمد عليه كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): نتائج اختبار فليبس بيرون (PP)

نتيجة القرار	النموذج a	النموذج b	النموذج C	النموذج a	النموذج b	النموذج C	
I(1)	-4.182531 [0.0002]	-	-	1.787116 [0.9793]	-	-	PIBR
I(1)	-6.561444 [0.0000]	-	-	-1.450600 [0.1340]	-	-	DB
	-2.656915	-3.711457	-4.356068	-2.653401	-3.699871	-4.339330	%1 القيمة
	-1.954414	-2.981038	-3.595026	-1.953858	-2.976263	-3.587527	%5 الحرجة
	-1.609329	-2.629906	-3.233456	-1.609571	-2.627420	-3.229230	%10

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات 9 Eviews

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن كلا السلسلتين غير مستقرتين عند المستوى وعند النموذج (a) بدون ثابت واتجاه عام، وأصبحت مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى وعند النموذج (a).

## 2 اختبارات التكامل المشترك:

ظهرت تقنية التكامل المتزامن في الثمانينات، واعتمد في تطوره على استقرار السلاسل الزمنية، حيث أن وجوده مرتبط باختبار الجذر الأحادي للتحقق من استقرار السلاسل الزمنية. ويقوم تحليل التكامل المشترك على أساس أن النظرية الاقتصادية "تفترض أن هناك الكثير من المتغيرات الاقتصادية والتي لا يجب أن تتباعد على بعضها البعض على الأقل في الأجل الطويل" <sup>21</sup>. تعرف درجة تكامل المتغير كما قدمها انجل غرانجر Engle-Granger (1987) للمتغيرات قيد الدراسة بأنها تمتلك درجة التكامل اذ يمكن القول عن المتغير  $y_t$  بأنه متغير متكامل من الرتبة  $d$  إذ أمكن جعله ساكنًا او مستقرًا بعد أخذ  $d$  من الفروقات ونرمز لذلك بـ  $I(d)$ ، فمثلا يكون المتغير متكاملًا من الدرجة الأولى نرسم له  $y_t \sim I(1)$ . نقول عن السلسلتين  $(Y_t, X_t)$  أن لهما تكامل مشترك إذا تحققتا شرطان <sup>22</sup>:

\_ إذا كان لهما اتجاه عشوائي من نفس رتبة التكامل  $d$ ؛

\_ مزيج خطي لهاتين السلسلتين يجعل من الممكن الحصول على سلسلة رتبة تكاملها أقل.

ليكن:

$$x_t \rightarrow I(d)$$

$$y_t \rightarrow I(d)$$

و  $\alpha_1 x_t + \alpha_2 y_t \rightarrow I(d-b)$  مع العلم  $d \geq b > 0$  نلاحظ أن  $CI(d, b) \rightarrow x_t, y_t$

حيث  $[\alpha_1, \alpha_2]$  متجه التكامل المشترك.

توجد العديد من الاختبارات للكشف عن علاقة التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية من أهمها:

## منهجية انجل وجرانجر Engel&Granger

اقترح كل من أنجل وجرانجر سنة 1987 طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن تركز على خطوتين أساسيتين:

**الخطوة الأولى:** سنقوم بتقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط، فبعد التقدير تحصلنا على النتائج التالية:

$$PIBR = 4143.850 - 223.2984.7DB + \varepsilon_t$$

(0.000)      (0.0004)

() t - Statistic

**الخطوة الثانية:** بعد تقدير النموذج نستخرج سلسلة البواقي الخاصة بهذا النموذج ثم نقوم بالتأكد من مدى استقراريتها وذلك باستخدام اختبارات جذر الوحدة.

من خلال الجدول رقم (2)، يتضح لنا أن سلسلة البواقي غير مستقرة في المستوى، حيث أن القيم المحسوبة لاختبار فليب بيرون أقل من القيم الجدولية وعند مستويات المعنوية 1%، 5%، 10%. بعد أخذ الفروق الأولى أصبحت السلسلة مستقرة، حيث أن القيم المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند كل المستويات. مما يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الناتج الداخلي الخام الحقيقي ونسبة رصيد الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي لذلك يمكن تمثيل هذه العلاقة بنموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

### الجدول رقم (2): نتائج اختبار فيليبس بيرون لسلسلة البواقي

نتيجة القرار	النموذج a	النموذج b	النموذج C	النموذج a	النموذج b	النموذج C	U
I(1)	-6.216164 [0.0000]			-	-	-3.282442 [0.0906]	
	-2.656915	-3.711457	-4.356068	-2.653401	-3.699871	-4.339330	%1 القيمة
	-1.954414	-2.981038	-3.595026	-1.953858	-2.976263	-3.587527	%5 الدرجة
	-1.609329	-2.629906	-3.233456	-1.609571	-2.627420	-3.229230	%10 الدرجة

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews9

### 3 تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي

بعد الحصول على سلاسل مستقرة، سنقوم بتقدير شعاع الانحدار الذاتي، لكن قبل ذلك لابد سنحدد درجة التباطؤ المثلى، وهذا كما هو موضح في الجدول الموالي:

### الجدول رقم (3): تحديد درجة التأخير

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-258.0401	NA	22669583	22.61218	22.71092	22.63701
1	-254.8947	5.470122	24488994	22.68650	22.98271	22.76100
2	-244.0855	16.91882*	13697678*	22.09439*	22.58808*	22.21855*
3	-241.2996	3.876085	15619541	22.19996	22.89113	22.37379
4	-237.3050	4.862971	16400430	22.20043	23.08908	22.42392

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

تبين نتائج الجدول أن درجة التأخير المثلى هو 2 وهذا حسب أغلب المعايير، وبالاعتماد على ذلك تم الحصول نتائج التقدير كمايلي:

$$\begin{aligned} \text{DPIBR} = & 0.372877056333 * \text{DPIBR}(-1) - 0.0716974108149 * \text{DPIBR}(-2) \\ & (2.49826) \quad (-0.52388) \\ & + 11.6379133688 * \text{DDB}(-1) - 68.5333843167 * \text{DDB}(-2) + 152.162968063 \\ & (0.92429) \quad (-4.95402) \quad (1.51881) \\ R^2 = & 0.626263 \quad \overline{R^2} = 0.55 \end{aligned}$$

نلاحظ من خلال المعادلة أعلاه وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مع نفسه في الفترة (t-1) و علاقة عكسية في الفترة (t-2)، اضافة إلى وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ونسبة رصيد الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي في الفترة (t-2)، أما باقي المتغيرات ليس لها معنوية احصائية. كما أنه قد تم التأكد من كل الاختبارات التشخيصية للنموذج، حيث أظهر اختبار (Autocorrelation LM Test) عدم وجود تسلسل زمني وتم قبول الفرضية الأساسية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي، كما تبين أن توزيعها كان طبيعياً، وكانت المعادلة مستقرة خلال فترة الدراسة، وهذا ما أكده اختبار (AR Roots Graph) الذي يعرض الجذور داخل دائرة الوحدة، وهو ما يشير إلى أن نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) كان مستقراً.

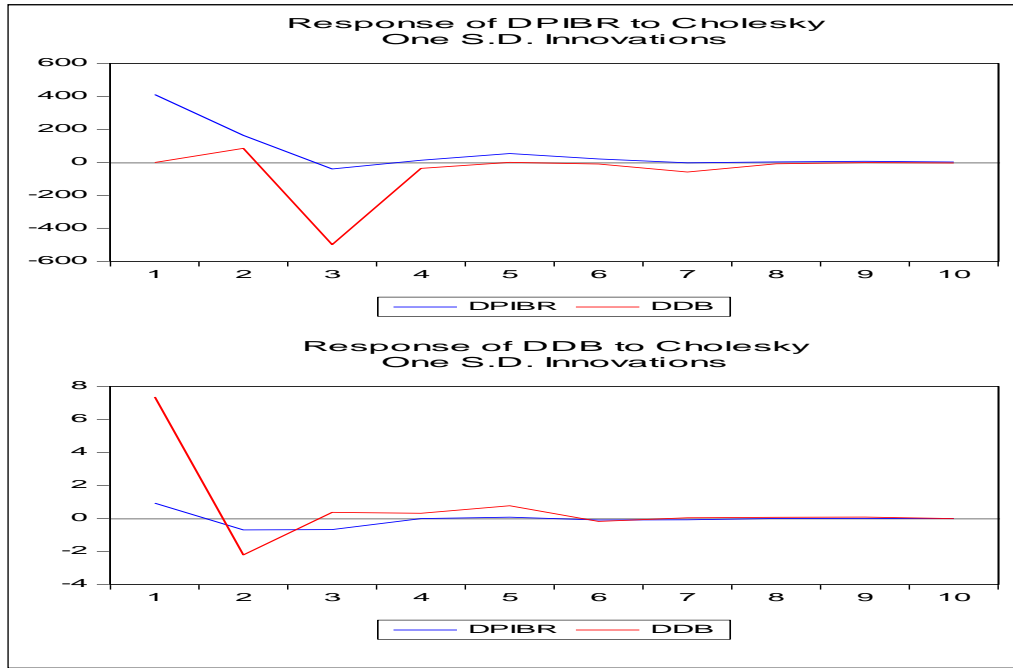
دوال الاستجابة: (Impulse responsefunction)

تسمح ديناميكية نماذج var بنمذجة العلاقات الحركية بين مجموعة من المتغيرات المختارة لوصف ظاهرة اقتصادية خاصة. إن تحليل الصدمات ودوال الاستجابة يسمح بدراسة أثر صدمة معينة على متغيرات النظام، اذن سنحاول الآن إحداث صدمة في النموذج، ونرى ما مدى تأثير ذلك على المتغيرات المكونة لشعاع الإنحدار الذاتي.

من خلال الشكل أدناه، نلاحظ أنه عند إحداث صدمة عشوائية في المتغيرة DPIBR خلال الفترة (t-1) بمقدار ( $\Delta PI BR = 412.1495$ ) فإن ذلك لم يؤدي إلى أي تغيير في DDB ، وعند انخفاض الصدمة إلى 164.4796 خلال الفترة (t-2) أدى إلى ارتفاع في DDB بمقدار 85.85600، ليستمر الاختلاف في التأثير حسب طبيعة الصدمة.

عند إحداث صدمة عشوائية في المتغيرة DDB في الفترة (t-1) فإن ذلك أدى إلى ارتفاع في قيمة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لينخفض مع انخفاض قيمة الصدمة.

#### الشكل رقم (4): دوال الاستجابة



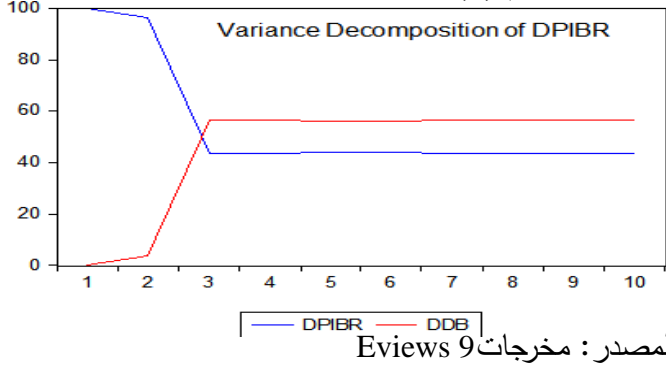
المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على مخرجات eviews9

#### تحليل مكونات التباين:

تُستخدم أداة تحليل التباين للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير من متغيرات النموذج والذي يعود الى خطأ التنبؤ في المتغير ذاته في المتغيرات الاخرى في نموذج VAR. أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين الواردة في الجدول رقم . أن متغير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يفسر 100% من أخطاء التباين تعزى إلى المتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما 96.39% من أخطاء التباين في الفترة الثانية تعزى إلى المتغير نفسه وصدمة في نسبة رصيد الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي

يمكن أن تسبب في 3.6% من التقلبات في DPIBR، أما عند الفترة العاشرة كانت القوة التفسيرية لـ DDB عالية حيث تفسر 56.41% من أخطاء التباين لـ DPIBR

الشكل رقم (5): منحني التباين



الجدول رقم (4): تحليل التباين

Variance Decomposition of DPIBR			
Period	S.E.	DPIBR	DDB
1	412.1495	100.0000	0.000000
2	451.9867	96.39181	3.608195
3	674.7160	43.60636	56.39364
4	675.8170	43.50267	56.49733
5	677.9633	43.85977	56.14023
6	678.3564	43.90422	56.09578
7	680.8798	43.58069	56.41931
8	680.9393	43.57561	56.42439
9	680.9775	43.58175	56.41825
10	680.9920	43.58137	56.41843

المصدر: مخرجات 9 Eviews

### اختبار السببية

بما أنه لا يوجد أي متجه للتكامل المشترك، أتيح لنا استخدام منهجية متجه الانحدار الذاتي لاختبار سببية غرانجر لنتمكن من رؤية العلاقة الحركية قصيرة الأجل. يبين الجدول (5) نتائج سببية لغرانجر في الاطار المتعدد، حيث أظهرت النتائج أن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لم يكن ذا دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% وذلك بالنسبة لمعادلة نسبة رصيد الموازنة إلى الناتج المحلي. وهذا يعني أن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لا يؤثر على نسبة رصيد الموازنة على الناتج المحلي الاجمالي. وفيما يتعلق بمعادلة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي فقد أظهرت النتائج أن نسبة رصيد الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي ذا دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1% وهذا يعني أنه يسبب الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. وباختصار هناك علاقة في اتجاه واحد من DDB إلى DPIBR.

الجدول رقم (5): نتائج اختبار السببية لغرانجر ضمن متجه الانحدار الذاتي (VAR)

المتغير التابع DDB			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DPIBR	0.630462	2	0.7296
All	0.630462	2	0.7296
المتغير التابع DPIBR			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DDB	32.76128	2	0.0000
All	32.76128	2	0.0000

المصدر: مخرجات 9 Eviews

### تحليل النتائج:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر رصيد الموازنة على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2017 ، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

- تسهم الإيرادات النفطية في تكوين النسبة الأكبر من الإيرادات العامة للدولة وهذا يعكس اختلال هيكل الإيرادات العامة في ظل تراجع الإيرادات الأخرى لاسيما الضريبية، فهي ذات دور ضعيف بسبب التهرب الضريبي والاقتصاد الموازي، اضافة إلى انتشار الرشوة والفساد الاداري. هذا ما جعل الموازنة العامة مرتبطة بشل مباشر بالإيرادات النفطية والتي تتحدد على أسعار النفط العالمية؛

- عجز الموازنة في الجزائر كان سببه زيادة النفقات على الإيرادات خاصة خلال الفترة التي تتزامن مع برامج الاستثمارات العمومية، كما أن تلك النفقات كانت أغلبها موجهة للمشاريع الخدمية بدل المشاريع المنتجة؛

- توجد علاقة عكسية وثيقة وقوية بين نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الفترة (t-2)، إذ أن الزيادة في نسبة عجز الموازنة العامة تقلل من PIBR خلال نفس الفترة، فعندما تفوق نسبة العجز المستوى الحرج (المحدد حسب معاهدة ماستريخت ب 3%)، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. (نسبة العجز في الجزائر كانت أكبر بكثير من 3% في معظم السنوات)؛

- أظهرت نتائج تحليل دوال الاستجابة أن أي تغير مفاجئ في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لا يحدث أي تأثير على نسبة عجز الموازنة خلال الفترة الأولى، ليرتفع التأثير بعد الفترة الثانية، لِيختلف التأثير حسب طبيعة الصدمة . وأن أي تغير مفاجئ في نسبة عجز الموازنة يؤثر سلبا على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الأجل القصير؛

- أظهرت نتائج تحليل مكونات التباين للعلاقة قصيرة الأجل أن نسبة عجز الموازنة تفسر 56.41% من أخطاء التباين لـ DPIBR؛

- أظهرت نتائج اختبار سببية غرانجر ضمن نموذج متجه الانحدار الذاتي وجود علاقة قصيرة الأجل وأحادية الاتجاه من نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

#### الملحق رقم (1): معطيات الدراسة

السنوات	أسعار النفط (1)	رصيد الموازنة (مليار دج) (2)	PIB (مليار دج)	نسبة رصيد الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي (1) **	الرقم القياسي (للأسعار (cpi) (3)	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ** pibr
---------	-----------------	------------------------------	----------------	--	----------------------------------	--

2619.98	21.16	-0.90405981	554.3881	-5.012	22.26	1990
3236.23	26.64	0	862.1328	0	18.62	1991
3063.55	35.08	-6.89497437	1074.6958	74.100-	18.44	1992
2813.91	42.28	-14.1503511	1189.7249	168.350251-	16.33	1993
2727.17	54.54	-9.38548219	1487.4036	139.600-	15.53	1994
2832.31	70.79	-7.40031777	2004.9947	148.375979-	16.86	1995
3058.46	84.03	-3.86766064	2570.029	99.400-	20.29	1996
3130.11	88.82	-2.32781374	2780.1681	64.717135-	18.86	1997
3035.05	94.02	-4.97075118	2830.4907	140.696650-	12.28	1998
3384.40	98.88	-4.98662342	3238.1975	161.476715-	17.44	1999
4296.66	103.69	0.35540562	4123.5139	14.6552	27.6	2000
42227.11	100	-0.4119638	4227.1132	17.414176-	23.12	2001
4459.009	101.88	-2.25733549	4522.7733	102.094167-	24.36	2002
4966.73	105.75	-4.94371717	5252.3211	259.6599-	28.1	2003
5592.64	109.95	-5.09991947	6149.1167	313.6-	36.05	2004
6783.87	114.65	-3.12087393	7561.9844	236-	50.59	2005
7454.30	114.05	-9.29703434	8501.6358	790.4-	61	2006
7910.08	118.94	9.13985227	9352.8864	854.840	69.04	2007
8907.64	123.98	-14.8696495	11043.7035	1642.160-	94.1	2008
7603.37	118.39	-21.263589	9968.0253	-2119.560	60.86	2009
8802.43	126.88	-23.2351678	11991.5639	2786.260-	77.38	2010
10245.78	140.24	-21.445174	14588.970	3128.630-	107.46	2011
10454.43	142.88	-22.3612578	16209.598	3624.670-	109.45	2012
10398.45	140.95	-18.0275985	16647.919	3001.220 -	105.87	2013
10456.14	149.98	-17.807724	17228.597	<b>-3068.021</b>	96.29	2014
9673.97	138.69	-18.583206	16702.118	<b>-3103.789</b>	49.49	2015
9475.61	140.86	-13.1323743	<b>17406.7*</b>	<b>-2285.913</b>	40.68	2016
9747.17	148.04	-6.53076174	<b>18906.6*</b>	<b>-1234.745</b>	52.51	2017

Source :(1) <https://www.statista.com/.../change-in-opeac-crude-oil.../>

(2) <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>

(3) [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

\* التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

\*\* من حساب الباحثان

<sup>1</sup> وفقا لمعاهدة ماستريخت (1992) وافق أعضاء الاتحاد الأوروبي على اتخاذ اليورو كعملة موحدة للدول الأعضاء التي حققت معايير التوافق الاقتصادي من بينها أن لايتجاوز العجز الحكومي نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن المستشارين و الاقتصاديين الذين صاغوا تلك الشروط، لم يروا في هذه النسبة ما يهدد الاستقرار النقدي و المالي للسوق الأوروبية.

<sup>2</sup> Frank Mordacq, (2016), « les finances publiques », presses universitaires de France , paris , 4me édition, p9.

<sup>3</sup> مجيد الكرخي، (2015)، " دراسات في النشاط المالي للدولة"، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص ص 114-115.

<sup>4</sup> حسين العمر، (2002)، " مبادئ المالية العامة"، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ص 108.

<sup>5</sup> حمدي بن محمد بن صالح، (2013)، " توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي و الوضعي"، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص ص 149-

- <sup>6</sup> عبد المجيد قدي، (2006)، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، ص ص 211-212.
- <sup>7</sup> حمدي بن محمد بن صالح، (2013)، ص ص 157-158.
- <sup>8</sup> إسراء عادل الحسيني، (2017)، " العلاقة بين مكونات السياسة المالية و النمو الاقتصادي"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ص 96.
- <sup>9</sup> Jacques Muller, Pascal Vanhove et Jean Longatte, (2004), « Economie Manuel et Application », Dunod, Paris, 4<sup>me</sup> édition, p 201.
- <sup>10</sup> يمكن أن يتزامن العجز الموازني مع العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، و يسمى هذا العجز ب " العجز التوأم".
- <sup>11</sup> Gregory N.Mankiw, (2003), « Macroéconomie », édition de boeck , Paris, 3<sup>me</sup> édition, p p 499-500.
- <sup>12</sup> للإطلاع على أسباب اللجوء إلى زيادة معدلات الضرائب الحالية بدلا عن فرض ضريبة جديدة يمكن الإطلاع على المرجع التالي: وليد خالد الشايجي، (2005)، " المدخل إلى المالية العامة الإسلامية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 101-102.
- <sup>13</sup> RUFFIN.R and GREGORY.P, (1993), « Principles of Economics », Harper Collins College publishers, USA, 5<sup>th</sup> edition, p 217.
- <sup>14</sup> حمدي بن محمد بن صالح، (2013)، ص ص 295-296.
- <sup>15</sup> القانون 90 / 21 المؤرخ في 15-8-1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.
- <sup>16</sup> <https://www.statista.com/.../change-in-opeac-crude-oil.../>
- <sup>17</sup> لعمارة جمال، (2004)، " منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، ص ص 148-150.
- <sup>18</sup> نشير هنا انه تم إجراء تعديلات على أهداف الصندوق، بعدما كان يمول فقط عجز الموازنة الناتج عن انخفاض أسعار النفط تحت المستوى المحدد في قانون المالية، أصبح بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2006 يمول أي عجز في الخزينة دون تحديد أي سبب للعجز بشرط أن لا يقل عن 740 مليار دج.
- <sup>19</sup> السياسة المالية الدورية هي تلك السياسة التي تؤدي إلى ارتفاع الانفاق الحكومي في الاوقات الجيدة و الى انخفاضه في الفترات السيئة، أي تكون السياسة المالية توسعية في فترات الانتعاش و انكماشية في فترات الركود، و تسمى بالدورية لانها تؤدي الى تقلبات مستمرة في الدورة الاقتصادية.
- <sup>20</sup> The global competitiveness report for the years 2008-2017 .
- <sup>21</sup> زروخي صباح و برحومة عبد الحميد [2014]: « دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 2014) باستخدام التكامل المشترك»، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الخامس عشر جوان 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، موقع الانترنت
- (16/12/05 الاطلاع <http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/handle/123456789/7008> تاريخ الاطلاع
- <sup>22</sup> Régis Bourbonnais[2015] : « Econométrie cours et exercices corrigés », 9eme édition, , p. 301